

تقرير توثيقي 2024

حول تجربة مقاطعة المنارة في مجال مناهضة العنف المبني على النوع الإجتماعي

برنامج جسور :

التمكين والمساواة في الفرص في مختلف مراحل حياة النساء

Diputació Barcelona

Jusur
Enfortiment de la política local de proximitat a la regió de Marraqueix
تعزيز السياسات المحلية في إقليم مراكش

التصميم

يُعد مشروع مناهضة العنف ضد النساء والفتيات على مستوى مقاطعة المنارة مشروعًا متعدد الأبعاد، حيث تتشابك فيه بشكل وثيق مجموعة من الجوانب الاجتماعية، المؤسساتية، والحقوقية، ما استدعى تعبئة جماعية وتنسيقًا متكاملًا بين مختلف الفاعلين على مستويات متعددة من التدخل. ويُعرض هذا التقرير في أربعة فصول رئيسية كما يلي:

I. الفصل الأول:
تقديم عملية التوثيق والرأسملة ---------- 02

II. الفصل الثاني:
النتائج وعمليات التوثيق والتثمين ---------- 04

1. تعزيز قدرات الفاعلين المؤسساتيين في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات.
2. تفعيل آليات الرصد، والوساطة، والتكفل بالنساء ضحايا العنف.
3. تحسيس وتوعية الرأي العام.
4. تعزيز فضاءات التعاون والتشاور، وتطوير مبادرات مبتكرة لمناهضة العنف ضد النساء.

III. الفصل الثالث:
الممارسات الجيدة والتوصيات ---------- 29

IV. الفصل الرابع:
الخلاصات العامة ---------- 33

الفصل الأول: تقديم عملية التوثيق والرأسملة

منذ سنة 2011، ينسّق مقاطعة المنارة مع شبكة بايكس يوبريغات (Baix Llobregat) والمعهد المغربي للتنمية المحلية (IMADEL)، في إطار برنامج التعاون اللامركزي «جسور: التمكين والمساواة في الفرص خلال دورة حياة النساء».

يهدف برنامج جسور إلى الإسهام في تمكين النساء والفتيات وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص على امتداد دورة حياتهن، وذلك من خلال دعم مسار اللامركزية الجماعية وترسيخ الحكامة الديمقراطية المحلية بجهة مراكش.

ويشمل هذا البرنامج، على وجه الخصوص، تدخلات في عدة مجالات، من بينها:

- الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات والنساء؛
- مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتضامني للنساء؛
- المشاركة السياسية للنساء.

وفي هذا السياق، أطلقت مقاطعة المنارة سنة 2019 مبادرة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك استجابة للمعطيات الإحصائية التي كشف عنها المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، والتي أظهرت أن:





وعليه، تقرّر إنجاز تشخيص تشاركي. وقد أظهرت نتائجه أن المشروع ينبغي أن يركّز على إحداث مراكز للاستماع لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف على مستوى ثلاثة مراكز للتنشيط السوسيو-ثقافي، وهي: الحي الحسني، بوعكازة، والمحاميد.

كما أوصى التشخيص بضرورة تعزيز قدرات الفاعلين المؤسساتيين، ووضع آليات للتتبع والوساطة والتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، إلى جانب تعبئة وتحسيس الجمهور العريض بأهمية مناهضة العنف الممارس ضد النساء والفتيات.

الفصل الثاني: النتائج وعمليات التوثيق والتثمين

1 تعزيز قدرات الفاعلين المؤسساتيين في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات

إعداد التشخيص التشاركي وتخطيط التدخلات على مستوى مقاطعة المنارة

الإجراءات

تمثلت المهمة في إعداد تشخيص ترابي تشاركي على مستوى مقاطعة المنارة، من خلال مقاربة تقوم على إشراك الفاعلين المحليين، بما في ذلك السلطات المنتخبة، المجتمع المدني، والمؤسسات العمومية. وقد تُوج هذا التشخيص بوضع خطة عمل للمشروع عبر تنظيم سلسلة من الاجتماعات السياسية والتشاورية مع الفاعلين المحليين، من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية للتدخل حسب كل جماعة ترابية داخل تراب المقاطعة.

البنية التحتية القائمة

3 مراكز للتنشيط السوسيوثقافي لفائدة النساء

الحي الحسني | بواكاز | المحاميد

11 موظفة

تُدار هذه المراكز بشكل جماعي من طرف موظفات تابعات لمقاطعة المنارة، بشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني وجمعيات المجتمع المدني المحلي.





مصفوفة SWOT (نقاط القوة والضعف - الفرص والتهديدات)

نقاط القوة

- قرب مراكز التنشيط من الأحياء الهشة؛
- إقبال كبير من النساء والفتيات على المراكز؛
- مراكز وظيفية ومجهزة تجهيزًا جيدًا؛
- توفير تكوينات مؤهِّلة داخل المراكز؛
- مساهمة الجماعة في أنشطة الوقاية من العنف ضد النساء؛
- توفر الكفاءات لدى أطر مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

نقاط الضعف

- نقص في الموارد البشرية المؤهلة في مجال الإستماع وتوجيه النساء والفتيات ضحايا العنف داخل المراكز؛
- ضعف الخبرة والمعرفة في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى المراكز؛
- ضعف التنسيق بين مصالح المقاطعة وباقي المتدخلين في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف (الصحة، القضاء، الأمن، الدرك، مراكز الإصغاء التابعة للجمعيات).

S W O T

الفرص

- يُعد القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء خطوة إيجابية، إذ جرم عددًا من الأفعال التي لم تكن مجرّمة سابقًا، مثل التحرش؛
- صدور إصلاحات مهمة على مستوى مدونة الأسرة، ومدونة الشغل، والقانون الانتخابي، والقانون الجنائي، وقانون الجنسية؛ تهدف جميعها إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين النساء والرجال؛
- تم تكريس مبدأ محاربة جميع أشكال التمييز، والمساواة في الحقوق، بل وحتى المناصفة، ضمن دستور 2011.

الإكراهات

- البيروقراطية التي تخنق المبادرات الخارجة عن الإطار الإداري التقليدي؛
- ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، خصوصًا المصالح اللاممركزة للدولة؛
- وجود مقاومات سوسيو-ثقافية، ومعايير وسلوكيات اجتماعية سلبية، وصور نمطية قائمة على النوع الاجتماعي قد تُعيق تنفيذ أنشطة المشروع وتَحول دون تمتع النساء بحقوقهن ومشاركتهن الكاملة في المجتمع.

برنامج العمل

- إحداث ثلاث مراكز استماع وتوجيه لفائدة النساء ضحايا العنف داخل ثلاثة مراكز سوسيوثقافية (حي الحسني، بواكاز، والمحاميد)؛
- تطوير أدوات عمل خاصة بمراكز الاستماع والتوجيه، بشراكة مع مركز الاستماع التابع لجمعية النخيل؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المسؤولات والمسؤولين عن مراكز الاستماع الثلاثة، بهدف تمكينهم من تبني الأدوات والتقنيات الخاصة بالاستماع والتوجيه؛
- تنفيذ أنشطة للوقاية والتحسيس والتوعية، تنظمها مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية الشريكة، على مستوى المجال الترابي للمقاطعة؛
- تنظيم ورشات عمل مع النساء في الأحياء بهدف بلورة توصيات لمعالجة العوامل المؤدية إلى الشعور بعدم الأمان.

الندوات وورشات العمل الخاصة بتخطيط وانطلاقة المشروع

الأنشطة



تم تنظيم ندوتين وعدة ورشات عمل خاصة بتخطيط وانطلاقة المشروع، لفائدة نساء من الأحياء، منتخبات ومنتخبين، موظفات وموظفين بمقاطعة المنارة، ممثلات وممثلي المجتمع المدني، وسائل الإعلام، طلبة وغيرهم. وقد هدفت هذه اللقاءات إلى ما يلي:

- عرض نتائج ومكتسبات مشروع "التنشيط السوسيوثقافي والتخطيط الاستراتيجي المبني على النوع الاجتماعي"؛
- تحفيز الفاعلين المحليين للانخراط في المشروع؛
- نشر الوعي حول تجارب مناهضة العنف ضد النساء والفتيات، من خلال عرض الإجراءات والتدابير الممكن تنفيذها على المستوى المحلي؛
- إشراك الشركاء المحليين في تحديد أفضل السبل لتنفيذ المشروع بفعالية واستدامة.

عدد المشاركات والمشاركين

60 فاعلـة وفاعلًا
من بينهم 34 امرأة.

«مثّل مشروع جُسُور على مستوى مقاطعة المنارة محطة مهمة في مسيرتي المهنية كمنتخب وفاعل في التنمية المحلية، لأنه أتاح لنا فرصة اكتساب أفكار غنية في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وبالانطلاق من هذه الأفكار، قمنا بتحسين النقاط التالية في تدبير الشأن الجماعي:

- إدماج منظور النوع الاجتماعي في إعداد ميزانية المقاطعة؛
- إحداث هياكل مختصة في التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- فتح وتهيئة طريق في عدد من الدواوير التي يصعب الوصول إليها، خاصة على النساء، وخصوصًا في فصل الشتاء.»

خالد الصبعي، عضو مجلس مقاطعة المنارة

دورات التكوين لفائدة أطر وموظفي ومنتخبي مقاطعة المنارة

الأنشطة



تم تنظيم أربع دورات تكوينية، مدة كل دورة يومان، لفائدة مجموعة من المنتخبين/ات وموظفي مجلس مقاطعة المنارة. تمحورت مواضيع هذه الجلسات حول:

- مفهوم العنف ضد النساء في الفضاءات العمومية، القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والسياسات العمومية للمدينة؛
- التخطيط الحضري القائم على النتائج والمبني على مقاربة النوع الاجتماعي؛
- إعداد ميزانية ترابية تراعي النوع الاجتماعي؛
- تحديد وصياغة خطة عمل لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

عدد المشاركات والمشاركين

31 مشـــارك/ة من بينهم 17 امرأة.

« بعد قراءتنا للقانون 103.13، تبين لنا أنه مجرد مجموعة من التعديلات والمقتضيات المضافة إلى القانون الجنائي. لا يزال هناك عدد من الثغرات التي لا تعالج فعليًا مسألة العنف ضد النساء.

وللحد من هذه الظاهرة، أعتقد أن دور التحسيس والتوعية داخل المجتمع ضروري، وذلك من خلال المدرسة ووسائل الإعلام. لقد حان الوقت لقطع الطريق أمام الصور النمطية التي تروجها وسائل الإعلام، والتعامل مع الرسائل الموجهة حول النساء انطلاقًا من مقاربة حقوقية تعلي من قيمة المساواة، والعمل على تطوير أدوات التشخيص الحضري من أجل تمكين النساء والفتيات من التملك الفعلي للفضاء العام.»

فاطمة شوتين، عضوة مجلس مقاطعة المنارة

المواكبة والمساعدة التقنية للمنتخبات والمنتخبين وموظفي وموظفات المقاطعة من أجل إدماج تدابير الاستجابة للعنف ضد النساء

الأنشطة



تنظيم مهمة للمواكبة التقنية لفائدة مسؤولي مقاطعة المنارة من أجل إدماج تدابير الاستجابة للعنف ضد النساء في التخطيط المحلي الموازناتي. وتهدف هذه المهمة إلى استكمال وتفعيل خطة العمل الخاصة بإدماج هذه التدابير ضمن برامج عمل المقاطعة.

عدد المشاركات والمشاركين

31

من المنتخبات والمنتخبين والموظفين بالمقاطعة

من ضمنهم 10 نساء.

أهداف ونتائج المهمة

- إحداث فضاءات للحوار والتشاور حول قضايا النوع الاجتماعي على مستوى المقاطعة؛
- تنظيم أنشطة تحسيسية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات عبر الأنشطة الفنية والرياضة، بشراكة مع الجمعيات المحلية، وذلك في إطار الحملة الأممية ل 16 يومًا من النشاط من أجل مناهضة العنف القائم على النوع الإجتماعي؛
- تعميم البنيات الجماعية الخاصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى تراب المقاطعة.

2 تفعيل آليات التتبع والوساطة والتكفل بالنساء ضحايا العنف

إعداد دليل للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى مقاطعة المنارة

الإجراءات

يُعد هذا الدليل ثمرة عمل تشاركي تم القيام به مع مختلف الفاعلين حول ضرورة وضع مسار واضح ومتكامل للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى مقاطعة المنارة. وقد تم بلورة هذا العمل من خلال تنظيم ورشات واجتماعات عمل للجنة التنسيق ولجنة إعداد هذا الدليل.

الفئة المستهدفة

يتوجه هذا الدليل إلى كل الأشخاص الذين يوجدون في تواصل مباشر مع النساء ضحايا العنف على مستوى مقاطعة المنارة، ويستهدف على الخصوص:

- المهنيين في مجال التدخل الاجتماعي (مسؤولي مراكز الإستماع والتوجيه، المستمعات، المساعدين الاجتماعيين، المنشطين...) ؛
- المهنيين المتعاملين مباشرة مع النساء في وضعية هشاشة ؛
- كل فاعل مهتم بالإشكالية ويرغب في تنفيذ إجراءات وقائية لفائدة النساء ضحايا العنف.

أهداف الدليل

يسعى الدليل إلى تعزيز التنسيق بين الفاعلين المتدخلين في مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف، وخاصة بين مراكز الإستماع الثلاثة التابعة لمقاطعة المنارة، وذلك من خلال:

- عرض الآلية الجديدة التي تم إعدادها بشكل تشاركي ؛
- تسهيل الولوج إلى المعلومات والموارد اللازمة لضمان فعالية التدخلات.

محتوى الدليل

- رصد وتوجيه النساء ضحايا العنف؛
- الإبلاغ عن حالات العنف؛
- التكفل بالنساء ضحايا العنف: المهام والموارد المتاحة.

نشر الدليل

بعد استكمال عملية المصادقة على الدليل، قام فريق المشروع بتعميمه على مستوى مراكز الاستماع الثلاثة، وكذا على مستوى مصلحة التنشيط الثقافي والرياضي بمقاطعة المنارة.

تعزيز قدرات مسؤولي مراكز الاستماع الثلاثة على تبني أدوات وتقنيات الاستماع

الإجراء

تم تنظيم ست (6) جلسات تكوينية (جلستان لكل مركز) من أجل دعم إحداث وتفعيل ثلاثة مراكز للإستماع لفائدة النساء ضحايا العنف على مستوى مقاطعة المنارة.

الأهداف

الهدف العام من هذا المسار في تعزيز القدرات هو تمكين المسيرات والعاملات بمراكز الاستماع الثلاث من الإلمام بالقانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وفهم دور مركز الاستماع ضمن مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف.

وقد تم تنظيم هذه الدورات التكوينية تحت شعار: "قانون محاربة العنف ودور مركز الاستماع في عملية التكفل بالنساء ضحايا العنف"، لفائدة مجموعة مكونة من 30 امرأة ومسيرة من المراكز الثلاثة.

عدد المشاركات والمشاركين

30 النساء والمسيّرات
3 مراكز الإنصات

سير الجلسات

المحور الأول : قراءة في القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

تم خلال هذه الحصة التركيز على المحاور التالية:

- تعريف العنف ضد النساء باعتباره "كل فعل مادي أو معنوي ناتج عن تمييز مبني على النوع الاجتماعي، ويترتب عنه ضرر جسدي، نفسي، جنسي أو اقتصادي يلحق بالمرأة"؛
- التأكيد على أن محاربة العنف ضد النساء تعتمد على عدة أبعاد: وقائية، زجرية، وتكفلية، وفقاً للمعايير الدولية؛
- عرض مستجدات القانون الذي أجاب عن قضايا حساسة، من بينها تجريم الزواج القسري، الحق في التصرف في الجسد، تبديد أو تفويت الأموال بسوء نية، التحرش الجنسي، والمس بالخصوصية والصورة؛
- اعتبار القانون 103.13 بمثابة نقلة نوعية في مسار النهوض بوضعية المرأة المغربية؛
- ضرورة الانخراط الفعلي لجميع المتدخلين ضمن مقاربة استباقية ووقائية تضمن للمرأة المكانة اللائقة بها في المجتمع؛
- التأكيد على أن محاربة العنف تتطلب مقاربة شمولية تقوم على البعد الوقائي باعتباره الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإنهاء هذه الظاهرة.

المحور الثاني: دور مركز الاستماع في مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف

أسفرت هذه الدورات التكوينية عن دعم المسيرات من أجل إحداث ثلاث مراكز استماع تكون فعالة وذات طابع عملي، وذلك من خلال معالجة العناصر التالية:

- هدف مركز الاستماع الخاص بالنساء ضحايا العنف؛
- المبادئ الأساسية للتعامل مع النساء ضحايا العنف؛
- مبادئ الاستقبال والإنصات للنساء ضحايا العنف؛
- الفاعلون المؤسساتيون المنخرطون في عملية التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- دور الخلايا المختصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف (الأمن الوطني، الدرك الملكي، قطاع الصحة، والعدالة).

مواكبة عمل مراكز الاستماع الثلاث الخاصة بالنساء ضحايا العنف على مستوى مقاطعة المنارة

الإجراءات

خلال فترة تنفيذ المشروع، قامت الفريق المشرف بتمكين المراكز الثلاثة للاستماع من أدوات خاصة بالاستماع والتوجيه نحو مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف. وتم تقاسم النقاط التالية مع المسؤولات والمسؤولين عن هذه المراكز:

- الإجراءات القانونية لتقديم شكاية من طرف النساء ضحايا العنف ؛
- خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- الخلايا المختصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف.

الإجراءات القانونية لتقديم شكاية من طرف النساء ضحايا العنف

اتفق المسؤولون عن مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف بمدينة مراكش على أن الخطوات القانونية التي يجب أن تتبعها النساء ضحايا العنف هي:

- إصدار شهادة طبية من طرف الطبيب المسؤول عن خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمستشفى، تتضمن تفصيلاً للأضرار وتقديراً لمدة العجز؛
- تحرير شكاية من ثلاث نسخ مرفقة بالشهادة الطبية، تشرح أشكال العنف المُعاناة، وتودع إما لدى خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية، أو مباشرة لدى مصالح الأمن الوطني؛
- استماع للضحية وتحرير محضر قانوني من طرف الشرطة التابعة لخلية التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- استماع للمشتبه فيه وتحرير محضر قانوني كذلك؛
- إحالة الملف على وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية، أو على الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف في حال تصنيف الفعل كجناية؛
- اتخاذ القرار المناسب: متابعة أو حفظ الملف؛
- في حال المتابعة، تتم إحالة الملف على الغرفة الجنحية أو الجنائية المختصة في قضايا العنف ضد النساء.

لقاءات عن بعد لتبادل التجارب مع الجماعات الإسبانية في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف

الإجراءات

قام فريق المشروع، بشراكة مع مسؤولي المراكز الثلاثة للإستماع ومسؤولي الجماعات الإسبانية، بتنظيم عدة لقاءات عن بُعد لتبادل التجارب حول كيفية تكفل هذه الجماعات بالنساء ضحايا العنف.

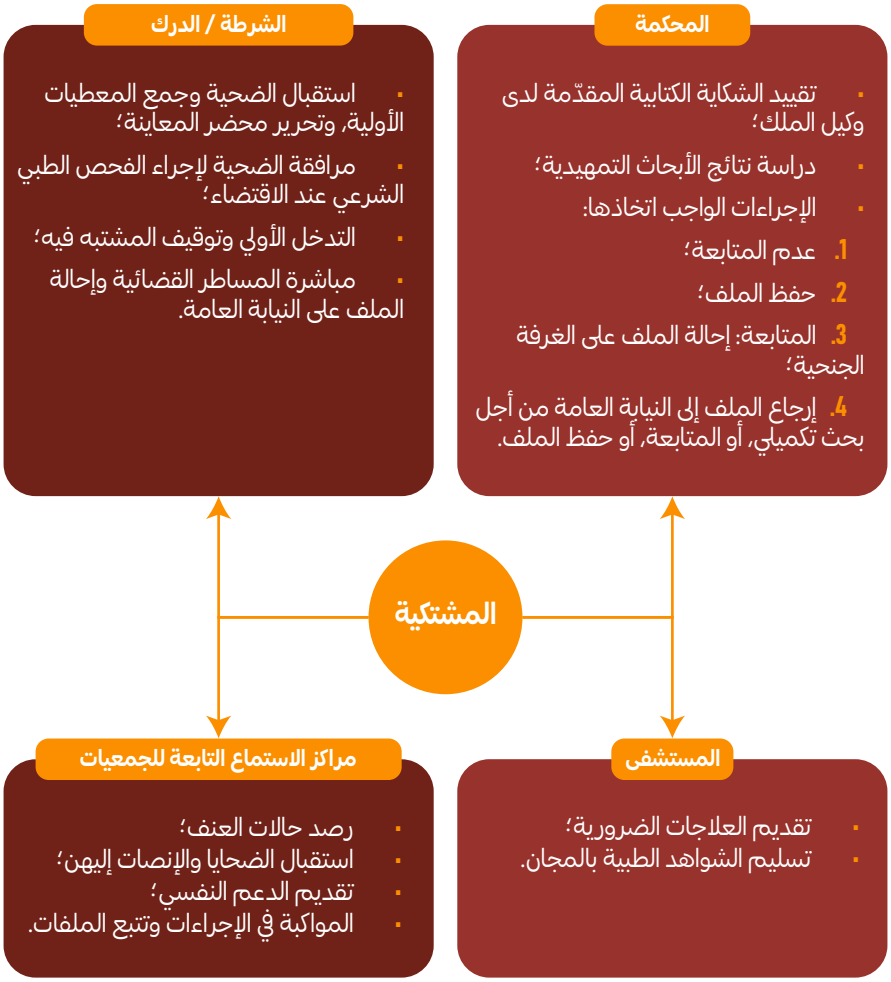
الإجراءات القانونية لتقديم شكاية من طرف النساء ضحايا العنف

تهدف هذه اللقاءات إلى تقوية قدرات مسؤولي المراكز الثلاثة في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، من خلال تبادل الخبرات في المجالات التالية :

- الخدمات التي تقدمها الجماعات في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف ؛
- الخدمات التي تقدمها باقي المتدخلين (الشرطة، المستشفيات، المحاكم) ضمن سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف ؛
- حملات التوعية والوقاية من العنف ضد النساء ؛
- إشراك الشباب في جهود الوقاية ؛
- التواصل الفعّال والمكثف حول الخدمات التي تقدمها الجماعات لفائدة النساء ضحايا العنف ؛
- الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في التكفل بالنساء ضحايا العنف ؛
- الممارسات الجيدة في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف.

خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف

تتولى مجموعة من المؤسسات بمدينة مراكش تقديم خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف، وتشمل هذه الخدمات؛ الاستقبال والتوجيه، المرافقة القانونية والاجتماعية، التبليغ عن الحالات، الدعم النفسي، الولوج إلى العدالة.

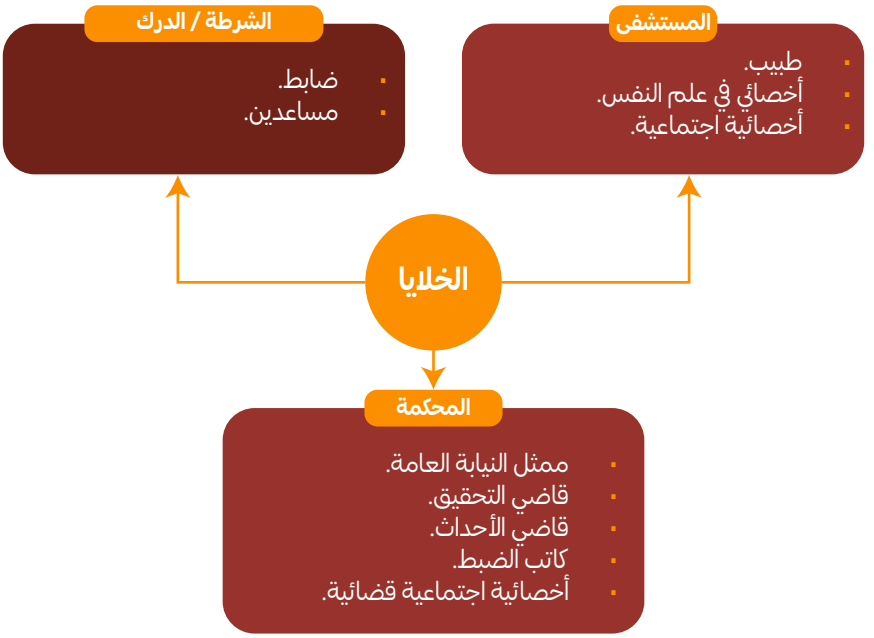

الشرطة / الدرك
استقبال الضحية وجمع المعطيات الأولية، وتحرير محضر المعاينة؛
مرافقة الضحية لإجراء الفحص الطبي الشرعي عند الاقتضاء؛
التدخل الأولي وتوقيف المشتبه فيه؛
مباشرة المساطر القضائية وإحالة الملف على النيابة العامة.
المحكمة
تقييد الشكاية الكتابية المقدّمة لدى وكيل الملك؛
دراسة نتائج الأبحاث التمهيدية؛
الإجراءات الواجب اتخاذها:
1. عدم المتابعة؛
2. حفظ الملف؛
3. المتابعة: إحالة الملف على الغرفة الجنحية؛
4. إرجاع الملف إلى النيابة العامة من أجل بحث تكميلي، أو المتابعة، أو حفظ الملف.
المشتكية
مراكز الاستماع التابعة للجمعيات
رصد حالات العنف؛
استقبال الضحايا والإنصات إليهن؛
تقديم الدعم النفسي؛
المواكبة في الإجراءات وتتبع الملفات.
المستشفى
تقديم العلاجات الضرورية؛
تسليم الشواهد الطبية بالمجان.

المؤسسة	الخدمات المقدمة	أرقام الهاتف
التكفل الطبي والنفسي		
مستشفى المامونية	• استقبال المرأة ضحية العنف والاستماع إليها. • تقديم الإسعافات الأولية اللازمة. • إعداد الشهادة الطبية. • إعداد وتحديث الملف الطبي-الاجتماعي. • توجيه الضحية إلى خدمات التخصصات الطبية أو غيرها حسب الحاجة: الشرطة، القضاء، الجمعيات، إلخ. • تحرير الشهادة الطبية الشرعية إذا طلبتها الضحية أو إذا طلبتها السلطة القضائية. • إعداد تبليغ قضائي. تُمنح الشهادة الطبية الشرعية مجانًا للنساء ضحايا العنف.	06 62 10 18 81
مستشفى ابن طفل		05 24 30 06 29
لمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس		05 24 30 07 00
التكفل القانوني والقضائي		
المحكمة الابتدائية «خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف»	• استقبال والاستماع إلى ضحايا العنف الذين يأتون مباشرة أو الذين تمت إحالتهم من قبل الشرطة، أو خدمات الصحة، أو الجمعيات... • تسهيل وصول الضحية إلى العدالة داخل المحكمة من خلال إحالتها إلى الجهة المختصة. • تفعيل الإجراءات القضائية. • تقييم ومتابعة حالات العنف المسجلة.	05 24 73 76 63 05 24 38 71 06
محكمة الاستئناف «خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف»		05 24 44 73 05 05 24 44 73 23 06 62 01 06 78 06 61 34 04 89
ولاية الأمن		05 24 43 06 18

المؤسسة	الخدمات المقدمة	أرقام الهاتف
الجمعيات		
جمعية النخيل	• الوقاية من العنف ضد النساء من خلال تنظيم أنشطة توعوية وتحسيسية موجهة للنساء ولأسرهن. • استقبال النساء ضحايا العنف وتوجيههن نحو خدمات الصحة، القضاء، والشرطة. • تسهيل وصول النساء ومرافقتهن إلى مختلف المؤسسات المعنية بمسار التكفل بمدينة مراكش. • الاستماع الفعّال للنساء ضحايا العنف. • تقديم الدعم النفسي والقانوني للضحايا.	05 24 30 67 09 06 06 61 55 18
الاتحاد الوطني لنساء المغرب		06 69 99 06 09 07 70 33 81 78

خلايا التكفّل بالنساء ضحايا العنف

يتكوّن تشكيل خلايا التكفّل بالنساء ضحايا العنف على مستوى مدينة مراكش مما يلي:



3 التعبئة والتحسيس لفائدة الجمهور العريض

إعداد أدوات التواصل والتحسيس، وكذا تطوير وحدات تحسيسية حول محاربة العنف ضد النساء والفتيات

الأنشطة

تم تقديم ومناقشة النتائج المرتبطة بتحديد، عرض، والمصادقة على أدوات التواصل والتحسيس، وكذا تطوير وحدات تحسيسية حول المساواة بين الجنسين وأمن النساء والفتيات، بالإضافة إلى كيفية التعرف على حالات العنف في الفضاءات العمومية والتصرف المناسب إزاءها.

الأهداف

- تعبئة ممثلي مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية حول المشروع؛
- تبادل التجارب في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات؛
- عرض والمصادقة على أدوات التواصل والتحسيس، بالإضافة إلى الوحدات التحسيسية المُعدة في إطار المشروع؛
- إشراك ممثلي مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية (الثقافية، الرياضية، جمعيات الشباب، ...) في تحديد أفضل الوسائل لتنزيل المشروع؛
- التشاور حول الرسائل التحسيسية الموجهة للعموم والتي ستحملها أدوات التواصل وسيارات الأجرة بالمدينة (ملصقات ومنشورات...).

يهدف نشاط التعبئة والتحسيس لفائدة العموم عبر سيارات الأجرة إلى ضمان أمن وطمأنينة النساء في وسائل النقل والأماكن العامة. وقد استهدف 40 سائق طاكسي، وتندرج هذه المبادرة ضمن الجهود لمحاربة كافة أشكال التحرش ضد النساء والفتيات في وسائل النقل والفضاءات العامة، والتي تُعد من الأماكن الأكثر عرضة للعنف الجنسي.

المشاركة :

56 ممثلاً وممثلة عن مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية شارك في هذا النشاط

من بينهم 47 امرأة.

إلى تعرضتي للعنف، اتصلي بالرقم 8350
(Si vous êtes victime de violence, appelez : 8350)

تتضمن أدوات التواصل العناصر التالية :

- تعريف مختلف أشكال العنف ضد النساء؛
- توضيح مضامين القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف؛
- تقديم معلومات حول سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- معلومات الاتصال بالمراكز الثلاثة للاستماع التابعة لمقاطعة المنارة؛
- معلومات الاتصال بخلايا التكفل (الشرطة، الدرك، الصحة، المحكمة)؛
- كيفية التدخل في حالات العنف.

" من خلال مشاركتنا في ورشات إنتاج أدوات التواصل والتحسيس، أدركنا مدى انتشار العنف الممارس ضد النساء والفتيات، وهو ما دفعنا إلى التعبئة بشكل أكبر لمواجهة هذه الجائحة التي تخلف آثاراً مدمرة. ضمن العمل الجماعي، ناقشنا كيف يمكن التدخل من أجل الحد من أفعال التحرش، وكذا سبل التعاون بين مسؤولي مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية مع باقي الفاعلين مثل مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف ووسائل الإعلام المحلية. "

محمد الرباطي، رئيس مصلحة بمقاطعة المنارة


من أجل
الوقاية و الحماية و التكفل
مركز بوعكاز
النادي النسوي بوعكاز
0524 379 638


مجلس مقاطعة المنارة بتنظيم مع
حملة 16 يوماً من النشاط
لمناهضة العنف
ضد النساء و الفتيات
#تكشفو_على_العنف
من 25 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2020


العنف
ضد المرأة جريمة
القرية الجمعوية المواطنة
معرض الصور
التحسيس إسعاف
ورشات ترفيهية
للأطفال


جميعا لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات بمركز بوعكاز
TOUS ENSEMBLE POUR LUTTER CONTRE LA VIOLENCE A L'EGARD DES FEMMES ET DES FILLES AU NIVEAU DU CENTRE BOUAKKAZ

التحسيس الموجه لممثلي مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية حول مناهضة العنف ضد النساء والفتيات

العملية

تم تنظيم حملة تحسيسية لفائدة ممثلي مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية. الهدف من هذه الحملة هو ضمان أمن وطمأنينة النساء على تراب المقاطعة، وذلك عبر تحسيس 56 ممثلاً وممثلة عن المقاطعة والجمعيات المحلية الذين شملهم المشروع. وتأتي هذه المبادرة لمحاربة جميع أشكال التحرش والعنف الموجه ضد النساء والفتيات.

الأهداف

تمكين ممثلي مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية من فهم المحاور التالية :

- فهم العنف المبني على النوع الاجتماعي ؛
- التمكن من الإطار القانوني لمحاربة العنف المبني على النوع ؛
- استيعاب إجراءات الوقاية من العنف المبني على النوع ؛
- التحكم في آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف المبني على النوع.

الأفكار النمطية والصور المسبقة



- النساء مسؤولات بدورهن عن التحرش الذي يتعرضن له ؛
- وسائل الإعلام تركّز بشكل أكبر على النساء المعنفات أكثر من الرجال الضحايا ؛
- الشرطة هي الجهة الوحيدة المعنية بهذه القضايا.

التحسيس الموجه لممثلي مقاطعة المنارة والجمعيات المحلية حول مناهضة العنف ضد النساء والفتيات

خلال فترة التنفيذ، نفذت فريق المشروع عدة ورشات واجتماعات بمرافقة مقاطعة المنارة وشركائها من المجتمع المدني لتنظيم أنشطة الوقاية والتكفل بالنساء ضحايا العنف. تُبرمج هذه الأنشطة في إطار اليوم العالمي لحقوق المرأة (8 مارس) والحملة الأممية ل 16 يومًا من النشاط ضد العنف الموجه ضد النساء والفتيات في المغرب.



العملية

مرافقة ودعم مقاطعة المنارة في تنفيذ أنشطة الوقاية، الإعلام والتحسيس المنظمة بشراكة مع جمعيات محلية، مع تركيز هذه الأنشطة على الرسائل الموجهة للنساء ضحايا العنف وذويهن، وذلك من خلال الأنشطة الرياضية والثقافية. تُنظم هذه الأنشطة في إطار اليوم العالمي لحقوق المرأة والحملة الأممية لمناهضة العنف ضد النساء. يهدف هذا الدعم والمرافقة إلى:

- اختيار وإنهاء أنشطة التحسيس وفق معايير الشراكة، الفئة المستهدفة، العمليات، والحاجيات؛
- إعداد تشاركي لأدوات التواصل الخاصة بأنشطة التحسيس (نشرات، لافتات، قمصان).

« شكراً للمعهد المغربي للتنمية المحلية، مقاطعة المنارة وشريكهما الإسباني على الدعم والمرافقة المقدمة في إطار المشروع. من خلال تنظيم القرية الجمعوية المدنية، نقلنا للجمهور العريض سلسلة من الرسائل ضد العنف الموجه ضد النساء والفتيات.»

مراد بلوط، رئيس جمعية النور للإبداع

4 تعزيز فضاءات التعاون والتشاور وتطوير مبادرات مبتكرة لمكافحة العنف ضد النساء

تجديد الاتفاقية بين إيمادل ومقاطعة المنارة

الإجراءات

بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية السابقة بين المعهد المغربي للتنمية المحلية ومقاطعة المنارة، نظم فريق المشروع ومسؤولو المقاطعة سلسلة من اللقاءات لإعداد مشروع الاتفاقية الجديدة بين المؤسستين. وبعد الانتهاء من صياغة مسودة المشروع، قدم فريق المشروع إلى لجنة التنشيط الثقافي والرياضي وإلى الدورة العادية لمجلس مقاطعة المنارة للمصادقة عليها.

التزامات الأطراف المعنية

يتعهد المعهد المغربي للتنمية المحلية بـ:

- تقديم الدعم الفني؛
- متابعة ومرافقة المشروع.

وتتعهد مقاطعة المنارة بـ:

- المشاركة الفعالة في إنجاح المشاريع؛
- تخصيص فضاءات مناسبة بمقر المقاطعة لتنفيذ أنشطة المشروع؛
- توفير الموارد البشرية اللازمة لإنجاح أنشطة المشروع.



زيارة تبادل بين مسؤولي مقاطعة المنارة وشبكة دل بايكس لوبريغات DEL BAIX LLOBREGAT

الإجراءات

تم تنظيم عدة زيارات لتبادل الخبرات، سواء على مستوى مقاطعة المنارة أو على مستوى بلديات شبكة بايكس يوبريغات (Baix Llobregat) بإسبانيا.

وفي هذا الإطار، قامت بعثة تمثل مقاطعة المنارة بزيارة عدد من الجماعات التابعة لهذه الشبكة الكتالونية خلال شهر مارس 2020.

وتكوّنت البعثة من سبعة أشخاص يمثلون مقاطعة المنارة، ومركز بوعكاز، وتعاونيات نسوية، إضافة إلى فريق المعهد المغربي للتنمية المحلية (IMADEL) الذي رافق الوفد طيلة مدة الزيارة.

الأهداف

تهدف هذه الزيارة إلى:

- التعرف على آليات عمل مراكز استقبال النساء ضحايا العنف؛
- تبادل الخبرات وعرض التجربة الإسبانية في مجال مكافحة العنف ضد النساء؛
- المشاركة في مجموعة من الفعاليات وأنشطة التوعية الوقائية لمكافحة العنف ضد النساء.

مؤسسة آلية التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف على مستوى مقاطعة المنارة

الإجراءات

خلال سنة 2022، أصبحت مقاطعة المنارة عضوًا في اللجنة المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف التي تم إنشاؤها داخل محكمة الاستئناف على مستوى مدينة مراكش.

تمثل المقاطعة رئيسة اللجنة الاجتماعية والرياضية، وترافقها عضوة من فريق المشروع خلال أربع اجتماعات تعقد سنويًا.

الأهداف

تتولى اللجنة المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف المهام التالية:

- إعداد خطط عمل محلية في إطار الصلاحيات الموكلة إليها؛
- ضمان التواصل والتنسيق بين السلطة القضائية والإدارات والدوائر المعنية بقضايا النساء ضحايا العنف والجمعيات الفاعلة في المجال؛
- تحديد المعوقات والصعوبات المتعلقة بعمليات التكفل بالنساء ضحايا العنف واقتراح حلول مناسبة وبشكل تشاركي ضمن حدود صلاحيات وإمكانيات كل إدارة؛
- تحديد المعوقات التي تستلزم تدخلاً على المستوى الإقليمي أو الوطني؛
- إعداد توصيات وتقارير دورية.

التأسيس لمرحلة ما بعد المشروع

بعد العمل الذي استمر ست سنوات (2019-2024)، تمتلك المقاطعة كافة المؤهلات لتكون مستقلة وقادرة على القيام بمهمة التكفل بالنساء ضحايا العنف، وذلك من خلال اعتماد الأدوات والمعلومات المتعلقة بالإجراءات القانونية لتقديم شكاوى النساء ضحايا العنف.

الآن، تملك مقاطعة المنارة، من خلال دمجها في اللجنة المحلية، أداة معلومات وترافع وتواصل مع كامل منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى المقاطعة. ويُعد هذا الميكانيزم وسيلة فعالة لتحسين الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف في إقليم المقاطعة.





تقاسم تجربة إدماج الجماعات الترابية في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف

الإجراءات

تم تنظيم ندوة يوم 21 مايو 2024 تحت عنوان «مأسسة، تبادل التجارب والممارسات الجيدة لإدماج الجماعات الترابية في سلسلة التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف».

الأهداف

تنظيم ندوة وطنية لتعريف الجمهور بتجربة مقاطعة المنارة وتجارب أخرى ناجحة في التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، ونشرها بين مختلف الجماعات الترابية في جهة مراكش-آسفي والمغرب عامة. تهدف الندوة إلى:

- تعريف تجربة المقاطعة في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات؛
- مشاركة الممارسات الجيدة على المستوى الترابي في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات؛
- تعبئة وإشراك الفاعلين الترابيين حول هذا الموضوع؛
- مناقشة مجموعة التوصيات لنشر وتعميم تجربة مقاطعة المنارة وغيرها من الممارسات الجيدة في التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف.

المشاركة

130 مشاركًا ومشاركة (70% نساء، 30% رجال) في مجال التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، من بينهم:

- مسؤولو مقاطعة المنارة؛
- ممثلو شبكة DEL BAIX LLOBREGAT؛
- ممثلو 15 جماعة ترابية من جهتي مراكش-آسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة (منتخبون، موظفون، أعضاء الهيئة ووكلاء المساواة)؛
- ممثلو اللجان المحلية والإقليمية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات؛
- ممثلو خلايا التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف (العدل، الشرطة، الدرك، الصحة)؛
- ممثلو المجتمع المدني (جمعيات حقوق المرأة وحقوق الإنسان، جمعيات أولياء التلاميذ، جمعيات الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات، جمعيات التوعية العامة)؛
- ممثلو وسائل الإعلام المحلية، الإقليمية والوطنية.



« يشرفنا المشاركة في أعمال هذه الندوة التي تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء، حيث قامت الجمعيات المدمجة في هذا المشروع بسلسلة من الأنشطة الناجحة التي استفادت منها السكان والنساء على وجة الخصوص. تناولت هذه الأنشطة أدوات مختلفة مثل المسرح المتنقل، الصباحيات الرياضية للنساء، وأنشطة متنوعة أخرى تهدف إلى تحفيز الناس وتوعيتهم بأهمية مكافحة العنف وبالقانون 103.13.

بالنسبة لنا، تعد ندوة اليوم فرصة للإعلان عن استعدادنا لتقديم الدعم لمقاطعة المنارة ولكل الفاعلين المحليين الجادين.»

خديجة الإدريسي، رئيسة جمعية الشروق

الفصل الثالث : الممارسات الجيدة والتوصيات

الممارسات الجيدة والدروس المستفادة

1 إشراك النساء والفتيات على المستوى القاعدي

أسهمت المشاركة المباشرة للنساء والفتيات في تعزيز التملك المجتمعي للمشروع. كما ساهمت أنشطة التحسيس المنجزة بمقاطعة المنارة في تعزيز الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وبآليات التكفل.

2 تعزيز التنسيق لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى مقاطعة المنارة

شكّل تنسيق جهود مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي بمقاطعة المنارة ممارسةً جيدة، أسهمت في تسهيل التداول السريع للمعلومات وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية.

غير أنه يظل من الضروري تعزيز التنسيق المحلي من أجل تحسين آليات التغذية الراجعة، وتسريع اتخاذ القرار، والرفع من النجاعة العامة في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والحد من مخاطره.

3 مقاطعة المنارة وتحمل المسؤولية

منذ انطلاق المشروع، انخرط مسؤولو مقاطعة المنارة بشكل فعّال، بما ضمن تملّك المشروع واستمرارية الأنشطة بتنسيق مع مراكز الاستماع والمراكز السوسيو-ثقافية.

كما أتاح إدماج اللجنة المحلية التوفر على أداة مركزية للمعلومة والترافع والتنسيق في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف.

ويُعدّ إرساء هياكل مرجعية في مجال النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (VBG)، إلى جانب انخراط المسؤولين المحليين، مؤشرًا إيجابيًا على استدامة المشروع على المدى المتوسط والبعيد.

4 التدقيق الأمني أداة فعالة لتعزيز سلامة النساء والفتيات

يُشكّل اعتماد مقاطعة المنارة للتدقيق الأمني للفضاء العام أداةً فعّالة للحد من مظاهر العنف، وحماية حقوق النساء والفتيات، وضمان سلامتهن داخل الفضاءات العمومية، مع الإسهام في ترسيخ ديمومة المقاربات الترابية ومأسستها.

توصيات

1. لا تزال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى مقاطعة المنارة في بدايتها. لذلك فإن تعزيز المكتسبات المحققة خلال هذه المرحلة الأولى أمر ضروري من خلال:

- دمج وتعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين في منظومة الوقاية والتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- مواكبة مسؤولي المقاطعة في هذا المسار، باعتبارهم الفاعل المحلي المعني أولاً؛
- تعميم تجربة مقاطعة المنارة على جماعات ترابية أخرى.

يجب أن تركز التدخلات المستقبلية أيضًا على دعم ومواكبة مأسسة الممارسات الجيدة التي تم تطويرها في إطار المشروع. ويجب أن تتكفل الشراكات المؤسساتية بعملية التعميم، مع ضرورة أن يتم ذلك بشكل مدروس وتدريجي، بدءًا بجماعتين أو ثلاث في جهة مراكش-آسفي، ثم تعميمها لاحقًا بعد التقييم وتثمين المكتسبات.

2. مواصلة جهود تعزيز مأسسة مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى المقاطعة:

- يتمثل الأمر أولًا في إضفاء الشرعية على عمل المسؤول عن المقاطعة داخل لجنة التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، من خلال منحه موقعًا مؤسساتيًا واضحًا في مجال الوقاية والتكفل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الفاعل يشتغل في سياق يتطلب استثمارًا ومجهودات كبيرة ويحتاج في الآن ذاته إلى الاعتراف بعمله وتثمينه من طرف مجلس المقاطعة؛
- إحداث كيان تنظيمي مرجعي في مجال النوع الاجتماعي داخل مقاطعة المنارة، يجب أن يتكون من موارد بشرية مؤهلة ومكونة ومزودة بالأدوات اللازمة. ويعد اختيار الأشخاص المتحفزين للقيام بهذا الدور عاملًا أساسيًا.

3. مواصلة تحسين الحكامة في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تعميم المنتجات المنجزة ومواكبة استعمالها:

لقد تضمن المشروع أنشطة هامة في هذا الصدد، من بينها تطوير أدوات العمل (أدلة، ومجموعات أدوات إعلامية وتحسيسية). ومن الموصى به بشدة تعزيز هذه الأنشطة والانتقال إلى مرحلة تعميم النشر، والتكوين، والاستعمال لهذه الأدوات. ويجب أن يتم هذا التعميم على مستوى الجهة وأيضًا على مستوى جهات أخرى من المملكة. ويتعلق الأمر بـ:

- اختبار الوسائط التي طورها المشروع في بعض الجماعات الأخرى، من خلال عرض متكامل يشمل التحسيس والتكوين والمواكبة؛
- تشجيع الإنتاجات الفنية والثقافية المنجزة في إطار المشروع – كالمسرحيات، الأغاني، الرسومات، والنصوص – على تحسينها وتعميمها محليًا وجهويًا ووطنياً؛
- دعم الجمعيات المحلية لتنظيم أنشطة تستهدف آباء وأمهات التلاميذ وبيئة المؤسسات التعليمية؛
- تزويد مراكز الاستماع بموارد بشرية متخصصة ومؤهلة.

4. وضع استراتيجية لمأسسة وتثمين نتائج المشروع المحققة:

يجب إعداد استراتيجية لمأسسة وتعميم النتائج المحققة في إطار المشروع. ويتعلق الأمر خصوصًا بإحداث قطب للكفاءات على مستوى مقاطعة المنارة، يتكوّن أساسًا من مسؤولي لجنة التكفل بالنساء ضحايا العنف، والمنتخبين، وأطر من المجتمع المدني... على أن يكونوا مزودين بالكفاءات والأدوات اللازمة لمواكبة مسار المأسسة.

5. إدماج وحدات تكوينية حول مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في تدبير الشأن الترابي وتعزيز الحكامة الترابية المستجيبة للنوع:

يتعلق الأمر بتطوير وحدات تكوين خاصة في إطار المشروع موجهة للمنتخبين والأطر الإدارية بالجماعات الترابية. كما ينبغي توثيق هذه الوحدات التدريبية المنجزة ضمن المشروع، وتجميعها في حقيبة تربوية توضع رهن إشارة الجماعات. وسيسمح هذا النظام باعتماد المقاربة المؤسساتية داخل الجماعات، وبإشراكها الفعلي نظرًا لتوفرها على الموارد البشرية واللوجستية (مراكز سوسيو-تربوية، ملاعب القرب...).

كما يجب تعميم التجربة النموذجية للمشروع التي مكّنت من إدماج الجماعات الترابية ضمن منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، عبر تفعيل 3 مراكز استماع على مستوى المقاطعة.

6. مواصلة جهود مواكبة التغيرات المنتظرة والترافع من أجل تحسين القوانين والسياسات العمومية التمييزية المبنية على النوع:

يتعلق الأمر بضمان تحليل النوع الاجتماعي للوثائق الجديدة، وضمان أخذ الجوانب المرتبطة به بعين الاعتبار (مثل المراسيم، والهياكل، والاستراتيجيات، والبرامج...). كما يُوصى بشدة بإشراك منظمات المجتمع المدني. ويمكن في هذا الصدد تنظيم ورشات تبادل وتفكير حول هذه النصوص والسياسات العمومية.

الفصل الرابع : الخاتمة

يُشكّل هذا المشروع تجربة ميدانية ملموسة في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومأسسة مقاربة النوع الاجتماعي، وتعزيز المساواة. كما ينسجم مع مهام شبكة بايكس يوبريغات، والمعهد المغربي للتنمية المحلية (IMADEL)، ومقاطعة المنارة، ومع الأولويات الوطنية والدولية للمملكة المغربية.

وقد أفرز تنزيل المشروع على المستوى المحلي نتائج هامة، لاسيما من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المنخرطين في مجالي الوقاية والتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وبفضل تصميمه الملائم، مكّن المشروع من إعداد وتعميم مجموعة من الأدوات (أدلة، حقائب، ووسائط معلوماتية)، التي تم استيعابها وتملكها من طرف المستفيدين. ورغم إيجابية المكتسبات المحققة، فإن استدامتها تظل هشة في غياب استمرارية التدخلات. وفي هذا الصدد، يبرز إحداث هيئة مرجعية في مجال النوع الاجتماعي بمقاطعة المنارة كحل عملي لضمان استمرارية الأثر.

وبصفة عامة، أسهم المشروع في تعزيز انخراط مختلف الأطراف المعنية، وسدّ فراغٍ قائم في مواكبة تنزيل القوانين وآليات حماية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.


AJUNTAMENT D'ESPLUGUES
Ajuntament de Gavà
AJUNTAMENT Sant Vicenç dels Horts
AJUNTAMENT DE VILADECANS
imadel
Institut Marocain pour le Développement Local